الهجرة وتغيُّر المناخ في المنطقة العربية

ازدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

IOM
UN MIGRATION

International Labour Organization

Food and Agriculture Organization of the United Nations

UN WOMEN

unicef

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/TP.17

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الهجرة وتغيُّر المناخ في المنطقة العربية

International Labour Organization
IOM UN MIGRATION
أزدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة الاسكوا ESCWA
UN HABITAT FOR A BETTER URBAN FUTURE
Food and Agriculture Organization of the United Nations
UN WOMEN
unicef
UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
UNOPS
UNODC United Nations Office on Drugs and Crime
UNAIDS
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNHCR The UN Refugee Agency
UNFPA
WFP United Nations World Food Programme
World Health Organization

© 2024 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا تترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد:

11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

الرسائل الرئيسية

- كثيراً ما تعمل الضغوط البيئية التي تفاقمها آثار الظواهر المناخية، مثل الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات المفاجئة، والتصحر، كعاملٍ مضاعِفٍ للتهديد يؤدي إلى تفاقم الدوافع الأخرى للهجرة.

- يمكن للهجرة وتنقُّل اليد العاملة أن يمثّلا استراتيجيةً مجدية للصمود في وجه تغيُّر المناخ والتكيُّف معه سواء للمجتمعات المحلية الأصلية أو المضيفة من خلال السماح للناس بتنويع دخلهم، واكتساب المهارات، والاستثمار في مجتمعاتهم المحلية الأصلية.

- آثار تغيُّر المناخ تطال النساء أكثر مما تطال الرجال بسبب انتشار أوجه عدم المساواة بين الجنسين.

- قد يتعرَّض الأطفال الذين يرتحلون في سياق تغيُّر المناخ لطائفة متنوّعة من المخاطر، تشمل سوء معاملتهم أو استغلالهم أو الاتجار بهم، وقد يفقدون إمكانية الحصول على التعليم ويُجبرون على العمل.

- تُيسّر تحويلات المهاجرين الوصول إلى الأراضي والموارد والمدخلات الزراعية، وتسهم في سد فجوة الدخل عند فشل الإنتاج الزراعي بسبب تغيُّر المناخ.

- أدى الاحترار المتسارع في المنطقة العربية، الذي تفاقم بسبب النزاعات السياسية والاعتماد على الوقود الأحفوري، إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإلى النزوح الناجم عن النزاعات، مما فرض ضغوطاً هائلة على البنية التحتية والخدمات وأسواق الإسكان في المناطق الحضرية.

- من الضروري زيادة الوعي والنهوض بالبحوث بشأن الترابط بين الهجرة وتغيُّر المناخ، واعتماد منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية والعمر والإعاقة في السياسات المتعلقة بالهجرة والمناخ.

- إن حماية العمال المهاجرين، والأمن الغذائي، وضمان التعميم المنهجي لقضايا تغيُّر المناخ في حوكمة الهجرة خطواتٌ ضرورية للمضي قُدُما.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 3

المحتويات 4

مقدمة 5

1. ديناميات واتجاهات التنقُّل البشري الناجم عن تغيُّر المناخ في المنطقة العربية 6

2. الأولويات 8

ألف. الهجرة وتنقُّل اليد العاملة كاستراتيجية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ 8

باء. تأثير الهجرة والنزوح الناجمين عن تغيُّر المناخ على النساء والأطفال 10

جيم. تغيُّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي والهجرة 11

دال. البُعد الحضري للهجرة وتغيُّر المناخ 13

3. توصيات متعلقة بالسياسات 15

ألف. الدعوة والتوعية 15

باء. البيانات والبحوث 15

جيم. العمال المهاجرون 15

دال. منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية، والعمر، والإعاقة 16

هاء. حماية الأمن الغذائي 16

واو. التنمية المؤسسية 16

المراجع 17

الحواشي 19

قائمة الأُطُر

الإطار 1. النزوح بسبب الكوارث: العراق 7

الإطار 2. مساهمة المغتربين في التكيُّف مع المناخ: المغرب 7

الإطار 3. موارد توجيهية: التنقل البشري 8

الإطار 4. حماية العمال المهاجرين من الإجهاد الحراري المهني: قطر 9

الإطار 5. دور المرأة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ: تونس 11

الإطار 6. موارد توجيهية: الهجرة المتعلقة بالأطفال 11

الإطار 7. الحفاظ على سُبُل العيش الريفية في سياق تغيُّر المناخ والنزاع والنزوح في السودان 13

الإطار 8. دراسة حالة: الفيضانات المفاجئة في السودان 14

مقدمة

نظَّم "التحالف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية"، الذي أطلقته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الدول العربية، بمشاركة أعضائه وبدعم من شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنيّة بالهجرة في المنطقة العربية، حواراً إقليمياً عبر الإنترنت حول الترابط بين تغيُّر المناخ والهجرة في المنطقة العربية يومَي 24 و25 تشرين الأول/أكتوبر2022[1].

وتعتمد هذه الورقة على المناقشات الغنية التي دارت أثناء الحوار، والزخم حول الروابط بين تغيُّر المناخ والتنقُّل البشري المعترَف بها خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ[2]، التي عُقدت في شرم الشيخ، مصر في الفترة من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وقبل انعقاد دورته السابعة والعشرين في دبي، الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023.

1. ديناميات واتجاهات التنقُّل البشري الناجم عن تغيُّر المناخ في المنطقة العربية

تشهد المنطقة العربية أنماطاً واتجاهاتٍ معقدةً للتنقُّل البشري تؤثر على حياة الملايين من سكانها. وهي تشمل الهجرة الداخلية، أي الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والهجرة الدولية، والنزوح بسبب النزاعات والكوارث. وفي عام 2020، استضافت البلدان العربية ما يقرب من 15 في المائة من المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم[3]، في حين نزح أو هاجر 32.8 مليون شخص من مختلف البلدان العربية، بقي 44 في المائة منهم داخل المنطقة. وكان هناك، في العام نفسه، نحو مليونين من النازحين داخلياً الجدد بسبب الكوارث الطبيعية، ونحو 1.7 مليون نازح داخلياً بسبب النزاعات[4]. وقد ساهم انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في تكاثر المدن الكبرى في المنطقة، حيث بات أكثر من نصف السكان العرب يعيشون الآن في المدن والمستوطنات العشوائية[5].

ويهدّد تغيُّر المناخ كل بلد من بلدان المنطقة بدرجات متفاوتة. فقد ساهمت الفيضانات، إحدى الكوارث الطبيعية المسببة للنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة 58 في المائة من مجموع النازحين بسبب الكوارث بين عامي 2010 و 2019[6]. وعلى الرغم من أن الفيضانات تشكّل جزءاً من التقلبات المناخية التي شهدتها المنطقة، فإن ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن تغيُّر المناخ يسهم في هطول أمطار غزيرة، مما يزيد من احتمال حدوث الفيضانات وشدتها[7]. كما يمكن أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم تواتر العواصف وشدتها، من قبيل الأعاصير والعواصف الثلجية، التي أدت إلى النزوح في بعض بلدان المنطقة مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن[8]. أما الجفاف فيمثل ظاهرة مناخية قاسية أخرى تؤثر على نطاق واسع في بلدان المنطقة[9]. وهناك أيضاً ظواهر أخرى بطيئة الظهور تتفاقم بسبب تغيُّر المناخ. فعلى سبيل المثال، تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات تتعلق بموارد المياه العذبة. وفي الوقت نفسه، يرتفع متوسط درجات الحرارة في العراق بمعدل أسرع بكثير من المتوسط العالمي[10]، وتنوء نُظُم إنتاج الأغذية والمياه في البلدان في جميع أنحاء منطقة المشرق دون الإقليمية بأعباء تفوق طاقتها.

وكثيراً ما تعمل الضغوط البيئية التي تفاقمها آثار الظواهر المناخية، مثل الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات المفاجئة، والتصحر، كعاملٍ مضاعِفٍ للتهديد يؤدي إلى تفاقم الدوافع الأخرى للهجرة. ويمكن أن يكون لها آثار على الإنتاج الزراعي وسُبُل عيش سكان الريف بسبب أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة المتغيّرة وغير المتوقعة. كما يمكنها أن تهدد السلام والاستقرار في المنطقة، مما يطيل أمد النزوح الحالي في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات. كما قد يؤدي التوسع الحضري وتدهور الأراضي والتنافس على الموارد الطبيعية التي تشح أكثر فأكثر أيضاً إلى تفاقم النزاعات والتوترات، مما يؤدي بدوره إلى النزوح والهجرة القسرية.

ويؤثر تغيُّر المناخ تأثيراً سلبياً على طائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة، وتقرير المصير، والتنمية، والصحة، والغذاء، والمياه والمرافق الصحية، والسكن اللائق، وكذلك على طائفة من الحقوق الثقافية[11]. ويشعر الأشخاص والمجتمعات المحلية ممن يعانون بالفعل من الحرمان بالأثر السلبي لتغيُّر المناخ أكثر من غيرهم. وبالنظر إلى هذا السياق الصعب، فمن المهم الاعتراف بأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يمكنها أن تمثل استراتيجيةً فعالة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ وأن تساعد في تجنب آثاره الضارة على حقوق الإنسان. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى دعم عمليات الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع،

jechm/via adobe stock

سواء من أجل مَن يقررون البقاء في مواطنهم الأصلية أو من يقررون الرحيل عنها[12]. وينبغي للدول أن تتخذ الخطوات المجدية والملائمة والكافية، وتدابيرَ التكيُّف والتخفيف المختلفة لمعالجة أثر تغيُّر المناخ على حقوق الإنسان، على نحو يراعي عملية الهجرة.

الإطار 1. النزوح بسبب الكوارث: العراق

يتعرَّض العراق إلى حد كبير لخطر التنقُّل البشري الناجم عن تغيُّر المناخ بسبب تأثُّره الشديد بتغيُّر المناخ وضعف قدرته على التكيُّف نتيجة للنزاعات[أ]. ويُصنَّف العراق ضمن البلدان المعرَّضة بدرجة كبيرة لخطر الأزمات الإنسانية والكوارث، مع تعرُّضه بدرجة كبيرة للأخطار الطبيعية والبشرية ونقص قدرته المؤسسية وبنيته التحتية على التكيُّف[ب]. وهناك العديد من العوامل المتصلة بالمناخ التي تحفز التنقُّل البشري في العراق، بما فيها الجفاف المستمر وشحّ المياه، والعواصف الرملية والترابية، وملوحة المياه والتربة[ج].

وينتقل معظم المهاجرين بسبب تغيُّر المناخ في العراق إلى المراكز الحضرية داخل البلد[د] التي تكافح بالفعل في كثير من الحالات لتوفير خدماتها الأساسية للسكان، وتفتقر إلى الموارد اللازمة لتحسين خدماتها البلدية وبنيتها التحتية لتلبية طلب النازحين الجدد والمهاجرين الداخليين[هـ]. واستجابةً للضغوط المستمرة التي يفرضها تغيُّر المناخ على الزراعة ورعي الماشية وصيد الأسماك، وتأثيره الضمني على النزوح، فقد اضطلعت أدوات ونُظُم جمع البيانات حول النزوح في حالات الطوارئ بدورٍ أساسي في تتبُّع النزوح الناجم عن الكوارث في جميع أنحاء المناطق الوسطى والجنوبية من العراق منذ حزيران/يونيو 2018. وتوفر نُظُم جمع البيانات التشغيلية المعنيّة بتتبُّع النزوح الناجم عن الكوارث بياناتٍ شاملةً عن عدد ومواقع الأسر الضعيفة التي اضطرت للنزوح بسبب العوامل المناخية والبيئية[و].

أ. International Organization for Migration (IOM), 2022a.
ب. European Commission, DRMKC-INFORM, Country risk profile: Iraq, 2023.
ج. المرجع نفسه.
د. International Organization for Migration (IOM), 2022a.
هـ. Social Inquiry and IOM Iraq, 2022.
و. IOM Displacement Tracking Matrix emergency tracking operations on climate-induced displacement- Southern Iraq, June 2023. Available at https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/20237105016440_2023-07-10_ET_Clim_June_2023.pdf.

الإطار 2. مساهمة المغتربين في التكيُّف مع المناخ: المغرب

يتعرَّض الإنتاج الزراعي في المغرب تعرُّضاً شديداً لتغيُّر المناخ، ويرجع ذلك أساساً إلى ظواهر الطقس القاسية، وفترات الجفاف الطويلة، ومعدلات هطول الأمطار المتفاوتة، التي تنطوي على عواقب كبيرة على موارد البلد المائية المخصّصة للأنشطة الزراعية، إضافة إلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية الضمنية على سُبُل عيش سكان الريف[أ]. ويعتمد أكثر من 40 في المائة من سكان المناطق الريفية في المغرب على الزراعة لكسب عيشهم[ب]. وفي ظل تغيُّر المناخ، من المتوقع أن يهاجر 1.9 مليون شخص داخلياً في المغرب بحلول عام 2050[ج].

إن الإقرار بالدور المحوري الذي يضطلع به المغتربون المغاربة في مجال التكيُّف مع تغيُّر المناخ والصمود الاقتصادي لبلدهم أمرٌ أساسي لإنشاء قطاع زراعي يولِّد الدخل ويوفر فرص العمل ويراعي البيئة[د]. وقد عُزِّز في عام 2019 دور المغتربين في المغرب في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الريفية المستدامة في ديارهم الأصلية من خلال التنمية الاقتصادية، والتحويلات المالية ونقل المعارف، وتنمية المهارات وتعبئتها[هـ].

أ. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2022b.
ب. Ghanem, 2015. Agriculture and rural development for inclusive growth and food security in Morocco https://www.brookings.edu/articles/agriculture-and-rural-development-for-inclusive-growth-and-food-security-in-morocco/.
ج. World Bank, 2021.
د. IOM, 2022b.
هـ. IOM project on "Migration and Agroecology in Morocco and Senegal", 2021. Available at https://www.youtube.com/watch?v=2MOfQDD2Fys.

2. الأولويات

ألف. الهجرة وتنقُّل اليد العاملة كاستراتيجية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ

لتغيُّر المناخ تأثير مدمّر على الناس، ومجتمعاتهم المحلية، ووظائفهم، وسُبُل عيشهم. بيد أنه يمكن للهجرة وتنقُّل اليد العاملة أن يمثّلا استراتيجيةً مجدية للصمود في وجه تغيُّر المناخ والتكيُّف معه سواء للمجتمعات المحلية الأصلية أو المضيفة من خلال السماح للناس بتنويع دخلهم، واكتساب المهارات، والاستثمار في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ويقتضي ضمان هذه النتيجة الإيجابية أن تكون الهجرة قائمةً على الاختيار ومخططةً عبر عمليةٍ تشاوريةٍ ومستندةٍ للحقوق ومنصفةٍ وتلتزم بالمعايير الدولية، بما فيها معايير العمل الدولية التي تضمن العمل اللائق للعمال المهاجرين. ومن الأهمية بمكان دعمُ مسارات الهجرة النظامية وفقاً للهدف 5 من أهداف "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، وإشراكُ المهاجرين في المبادرات الرامية إلى تعزيز الانتقال العادل.

1. إشراك العمال المهاجرين في الجهود الرامية إلى دعم الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع

اكتسب موضوع الانتقال العادل، منذ عام 2013، أهميةً كبيرة وأضحى جزءاً من القانون الدولي بموجب اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ، مع التأكيد على الحاجة إلى تجديد الالتزام بالعمل بشأن البيئة وتغيُّر المناخ، والمراعاة الكاملة لضرورات الانتقال العادل، والعمل اللائق، والعدالة الاجتماعية[13]. وينطوي الانتقال العادل على تعزيز الاقتصادات الشاملة المستدامة بيئياً عبر استحداث فرص العمل اللائق، والحد من عدم المساواة، وعدم ترك أحد خلف الركب. وإلى جانب التطور التكنولوجي، تزيد التحوّلات الديموغرافية، واستمرار ارتفاع مستويات الاقتصاد غير الرسمي، والنزوح، والهجرة من تعقيد مسألة الانتقال العادل.

ويتعيّن أن يشمل الانتقال العادل جميع العمال المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، أو نوع عملهم، أو مقدرتهم على المساهمة في بناء اقتصادٍ منخفض الكربون. ويمكنه أن يضمن حصولهم على فرص العمل اللائق والمساهمة في تخضير الاقتصاد من خلال إنتاج منتجات صديقة للبيئة. وعلى المدى القصير، يمكن أن يكفل إدراجُ تنقُّل اليد العاملة ضمن خطط التنقُّل الإقليمية، على سبيل المثال، تمكينَ المهاجرين من تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة مع إسهامهم في الإنتاجية الاقتصادية لبلدان المقصد. أما على المدى الطويل، فينبغي أن تَضمن نتائج السياسات حقوق العمال المهاجرين، بما فيها حقهم في الحماية الاجتماعية، وأن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها[14].

الإطار 3. موارد توجيهية: التنقل البشري

وثيقة التنقل البشري وهجرة اليد العاملة المتعلقة بتغيُّر المناخ في سياق انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع عبارة عن موجز سياسات تقدم توصيات إلى الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل لحماية الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالمناخ، وتسهيل التحركات المزمعة، وحماية واستحداث فرص جديدة للأشخاص الذين ينتقلون.

2. تنمية المهارات لزيادة الأمن الغذائي بالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص

يُلزم اتفاق باريس الحكومات قانوناً بإبقاء الارتفاع في معدل درجة الحرارة العالمية دون درجة ونصف مئوية، الأمر الذي يتطلب عملية "انتقال أخضر" إلى اقتصادات منخفضة انبعاثات الكربون. ويمثل حجم الانتقال الأخضر ووتيرته وتزامنه العالمي فرصاً كبيرة وتحديات هائلة، بما في ذلك شح المهارات. ولا يوجد سوى عدد قليل من الخطط الحكومية الرامية إلى الوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر التي تتضمن مهارات متخصصة، بل إن عدداً أقل منها بدأ في النظر في إمكانات تنقُّل اليد العاملة ذات المهارات الخضراء أو الحاجة إليها.

ومن بين الأولويات التي حددها الاتحاد الأوروبي في ميثاقه الجديد بشأن الهجرة واللجوء[15]، فإن توظيف المواهب الآتية من

بلدان ثالثة، ولا سيّما بلدان شمال أفريقيا، في الزراعة المستدامة يُعَدُّ أمراً منطقيا، ولا سيّما في ضوء الأهداف التي حددها "الاتفاق الأخضر الأوروبي"[16]. وتُعتبر تدفّقات العمال المهاجرين المهرة من المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي أمراً أساسياً لتحقيق تلك الأهداف. غير أن تدفّقاتهم الخارجة قد تشكل ظاهرةً ضارة تتمثل في "هجرة الأدمغة"، مما يهدد مساعي بلدانهم الأصلية في تنمية الزراعة الذكية مناخياً ومائياً، وتحقيق القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي في نهاية المطاف. ويمكن أن تصبح الشراكات المعنيّة بتنقُّل المهارات أداةً تسمح للاتحاد الأوروبي بجذب المواهب الماهرة في القطاع الزراعي، دون إعاقة قدرة البلدان العربية على تحقيق انتقالها الأخضر. ويمكن أن يضطلع الشركاء من القطاع الخاص، مثل شركات البستنة، بدور أساسي في هذه الشراكات، سواء كمستثمرين، أو كشركاء في إعداد ما يلزم من المناهج التدريبية القائمة على الكفاءة في مجال الزراعة في البيئات الخاضعة للرقابة، أو كشركاء في مجال التكنولوجيا الزراعية والتجارة.

3. حماية العمال المهاجرين من ارتفاع درجات الحرارة

أثّر ارتفاع درجات الحرارة العالمية على العمال في بقاع كثيرة من العالم، مما زاد من خطر تعرُّضهم للأمراض والإصابات المهنية المرتبطة بالحرارة، وجعل الإجهاد الحراري أكثر شيوعاً من حيث مدته وتكراره وشدته. ويتعرَّض العمال، في المنطقة العربية وفي أجزاء كثيرة من العالم، لظروف حارة ورطبة وللإشعاع الشمسي الشديد. وهذا المزيج من العوامل يمكن أن يسبب إجهاداً حرارياً كبيراً، وهو مصطلح يُستخدَم لوصف التأثير الفسيولوجي الناجم عن الإجهاد الحراري البيئي والمهني.

وبناءً على ذلك، من الأهمية بمكان تقييم تأثير الإجهاد الحراري على العمال، ومواجهة التحديات، واغتنام الفرص لتصميم نُهُج للتخفيف من الإجهاد الحراري وتنفيذها. وقد ثبت أن تنفيذ إطار حماية متكامل لمعالجة الإجهاد الحراري المهني، تتولى إنفاذه إدارات تفتيش العمل، كان ناجعاً في حماية العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، في قطر.

Outlier Artifacts/via adobe stock

الإطار 4. حماية العمال المهاجرين من الإجهاد الحراري المهني: قطر

عَدَّل قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في قطر، الذي أُعلن في أيار/مايو 2021[أ]، الإطارَ القانوني في البلد لحماية العمال حمايةً أفضل من الإجهاد الحراري. واستند القرار الجديد إلى نتائج وتوصيات أوسع دراسة في العالم حول الإجهاد الحراري[ب].

ومَدَّد الإطار القانوني المنقح تواريخ وأوقات حظر العمل للأعمال التي تؤدى في أماكن العمل المكشوفة في البلد. وحُدِّدت التواريخ الجديدة من 1 حزيران/يونيو حتى 15 أيلول/سبتمبر من كل عام (بعد أن كانت سابقاً من 15 حزيران/يونيو حتى 31 آب/أغسطس)، بينما حُدِّدت ساعات العمل الجديدة من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثالثة والنصف مساءً (بعد أن كانت سابقاً من الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً حتى الساعة الثالثة مساءً). .كما استحدَث الإطار المنقح أيضاً عدة تدابير أخرى

ونُفِّذت في صيف عام 2022 حملةُ تفتيش هادفة، ركزت على مواقع العمل الإنشائية، والقطاع الزراعي، وشركات التوصيل، والقطاع الصناعي، وأدّت إلى إغلاق 463 موقع عمل (جميعها تقريباً قيد الإنشاء) لعدم امتثالها للتشريعات.

وبغية إطلاع أصحاب العمل والعمال على التشريعات الجديدة وزيادة وعيهم بمخاطر الإجهاد الحراري والأحكام القانونية الوقائية، نُشر عدد من المواد الإعلامية[ج] على نطاق واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة واستُخدمت في العروض التقديمية للمعنيين أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطر. كما استضافت الدوحة، في أيار/مايو 2023[د]، المؤتمر الدولي بشأن الإجهاد الحراري المهني الذي جمع أصحاب المصلحة لمناقشة وتبادل الخبرات حول البحوث المتعلقة بالإجهاد الحراري، وتصميم الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الرامية إلى التخفيف منه.

أ. قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم (71) لسنة 1202 بشأن الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الإجهاد الحراري. متاح في https://www.ilo.org/beirut/countries/qatar/labinsp-osh/WCMS_794887/lang--ar/index.htm.

ب. ILO, 2019.

ج. تشمل هذه المواد "دليل لأصحاب العمل" ووثيقة أقصر حول "الأسئلة التي يتكرر طرحها – مخصصة لأصحاب العمل" (باللغتين الإنكليزية والعربية)؛ ومقطع فيديو قصير حول كيف يمكن لأصحاب العمل وضع خطة تخفيف لحماية العمال من الإجهاد الحراري؛ ووثيقة "الأسئلة التي يتكرر طرحها – مخصصة للعمال"، مترجمة إلى 9 لغات من بلدانهم الأصلية الرئيسية؛ ومقطع فيديو قصير لزيادة وعي العمال (مع حوار مترجم إلى جميع اللغات).

د. المؤتمر الدولي بشأن الإجهاد الحراري المهني: «ممارسات التطبيق وتبادل الخبرات». ويمكن الاطلاع على استنتاجات وتوصيات المؤتمر وجميع العروض المقدمة على الرابط التالي: https://www.ilo.org/beirut/countries/qatar/WCMS_876550/lang--ar/index.htm.

باء. تأثير الهجرة والنزوح الناجمين عن تغيُّر المناخ على النساء والأطفال

1. النساء

تتسبب النساء[17] في المنطقة العربية أقل من الرجال في انبعاثات غازات الدفيئة بسبب أدوارهن التقليدية المحددة اجتماعياً، كمزارعات كفاف صغيرات، وعاملات غير مالكات للأرض، ومربيات صغيرات للماشية، ومديرات للموارد الطبيعية، ومقدِّمات للرعاية دون أجر، ومستهلِكات للسلع والخدمات الأقل كثافة من حيث الانبعاثات. غير أن آثار تغيُّر المناخ تطالهن أكثر مما تطالهم بسبب انتشار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وعملهن في الدرجات الدنيا من سلاسل القيمة الزراعية وغيرها، وحرمانهن من الفوائد والأصول المادية وغير المادية[18].

كما أن وَقع الآثار الاقتصادية لتغيُّر المناخ أكبر على النساء اللواتي يملكن أصولاً أقل. فقد أظهرت التقييمات الأولية لفيضانات عام 2020 في السودان على سبيل المثال أن قرابة 252,000 (42 في المائة) من الأسر الزراعية والرعوية التي تعيلها النساء قد تضررت بشدة[19]. كما فقدت النساء محاصيل الحبوب والبستنة، والمواشي، والبذور، والمدخلات الزراعية، والمعدات، والبنى التحتية اللازمة للمياه وتربية المواشي، وأدوات صيد الأسماك، ومَزارع تربية الأحياء المائية. وقد تضررت مشاريعهن الصغيرة والمتناهية الصغر تضرراً شديدا. وأدى فقدان النساء لأصولهن ومداخيلهن الصغيرة، وقلة فرص حصولهن على التمويل من أجل التعافي، وارتفاع الأسعار، وتشبع التربة بالمياه، إلى وقوعهن فريسة للديون وتأخر تعافيهن أكثر من الرجال.

وتزداد أعمال الرعاية الشاقة غير مدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء من أجل التكيُّف والتعافي في ظل تفاقم الأزمات المناخية. كما تزداد على كاهلهن أعباء العمل والضغوط أثناء رعايتهن لأفراد أسرهن المرضى[20].

ويتجلى تزايد انعدام الأمن المائي للنساء عادةً في قلة فرص مزاولتهن للزراعة المروية مقارنةً بالرجال، وفي الأضرار التي تلحق بشبكات الري أو غيرها من البنى التحتية للمياه. ففي المناطق الريفية من الأردن، تفتقر النساء إلى المياه التي توفرها الصهاريج مرةً كل أسبوعين. وغالباً ما تعجز الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء عن تحمُّل تكاليف المياه أو صهاريج تخزينها.

ويؤثر الترابط بين المياه والطاقة وانعدام الأمن الغذائي تأثيراً أشد على النساء، ولا سيّما من حيث إمكانية تعرُّضهن لفقدان الدخل، وتردّي نظافتهن الشخصية والخصوصية، وانقطاعهن عن الدراسة، وكذلك زيادة المخاوف على سلامتهن أثناء قطع المسافات الطويلة لجمع الغذاء والحطب والماء، وزيادة المخاطر على صحتهن العامة والجنسية والإنجابية.

كما أن النساء والفتيات أكثر عرضةً للحرمان من التعليم وصنع القرار، ولخطر العنف في ظل الأزمات المناخية[21].

وتعتمد أنماط هجرة النساء، الناجمة عن الظواهر المناخية الطويلة والمفاجئة وما يتصل بها من أوجه قصور في مجال التنمية، على عدة عوامل من بينها طبيعة الأخطار؛ والقدرة على البقاء والتعافي؛ والقيود الاجتماعية والقانونية على التنقُّل؛ والمخاوف من التنقُّل مع الأطفال؛ والمخاطر على الطرق أو في مواقع الاستضافة؛ ومسؤوليات الرعاية؛ والحاجة إلى حماية الأصول الباقية؛ والروابط الثقافية مع الأقارب والقرى والأراضي والمواشي؛ والعمر واعتلال الصحة والإعاقة[22]. ووفقاً للمسوح الأولية بشأن الفيضانات التي ضربت السودان في عام 2020، فإن قرابة 1.1 مليون أسرة قد أُعيد توطينها مؤقتاً، أو انتقلت، أو كانت تزمع الانتقال بشكل دائم[23]. وكانت خيارات التوطين أمام النساء أضيق؛ ومخاوفهن المالية أكبر بسبب فقدانهن لأصولهن وأعمالهن الصغيرة وعدم قدرتهن على العثور على فرص عمل وإعالة أسرهن في المواقع الجديدة؛ وقد عانين من انخفاض مستويات الخصوصية والسلامة والأمن بسبب البنية التحتية غير المراعية للاعتبارات الجنسانية في مواقع إعادة التوطين وضعف الوصول إلى الخدمات بسبب تضرر المرافق والشبكات. وتحافظ النساء اللواتي يبقين في مجتمعاتهن الأصلية على بقاء اقتصاداتهن الريفية والأسرية ويعانين من زيادة عبء العمل والإجهاد، ويقعن فريسة عدم الاستقرار إذا لم تكن تحويلات المغتربين منتظمة أو إذا تعرَّضن مجدداً لأزمات مناخية.

بيد أن النساء لسن مجرد ضحايا. وتتجلى قدرتهن على التعامل مع الأزمات بفضل معارفهن ومهاراتهن وأساليبهن في القيادة وشبكاتهن المحلية في التصدي والتعافي والتنمية. وينطوي التصدي الفوري على استراتيجيات إيجابية وسلبية، منها تقاسم موارد العائلة الممتدة والمجتمع المحلي، واستخدام تحويلات المغتربين و/أو الحصول على مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث، وبيع الأصول والأغراض الشخصية، والاقتراض. وتتخذ النساء أيضاً العديد من تدابير التكيُّف، من قبيل زراعة أسطح المنازل، ومنع الرعي المفرط، وإعادة استخدام المياه العادمة الرمادية للزراعة، وتربية الدواجن المراعية للبيئة، وزراعة المحاصيل القادرة على تحمل تغير المناخ وذات القيمة المضافة التي تحافظ على النظام البيئي وتسهم في الحد من انبعاثات الكربون.

الإطار 5. دور المرأة في التخفيف من آثار تغيُّر المناخ: تونس

في منطقة بني خداش الجبلية القاحلة وشبه القاحلة في معتمدية الزمور في تونس، المعرَّضة للجفاف في الصيف والأمطار الغزيرة في الشتاء، أدت المعارف والممارسات التقليدية للنساء بشأن استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية إلى تحسين ممارسات التكيُّف مع تغيُّر المناخ والحد من مخاطر التصحر والجفاف والإجهاد المائي والانهيالات الأرضية[أ]. فقد شاركت النساء في مشاريع أدت إلى زيادة زراعة النباتات، وبالتالي تعزيز توافر الأغذية، والحد من انبعاثات الكربون، والمساهمة في التخفيف من وطأة تغيُّر المناخ؛ وجمع مياه الأمطار والحفاظ على المياه من خلال زراعة الجيوب الحجرية[ب] وتشييد السدود الصغيرة على منحدرات الوديان وصهاريج التخزين من الطوب تحت الأرض التي قللت من الإجهاد المائي؛ واستعادة الأنواع المحلية من أشجار الفاكهة وغرسها، ومنع تآكل التربة والانهيالات الأرضية والحفاظ على التنوّع البيولوجي للنظام البيئي الجبلي.

أ. United Nations, 2008.

ب. هذه طريقة تقليدية للحفاظ على المياه حيث تتم الزراعة في جيوب حجرية. وتشير الدراسات إلى أن هذه الطريقة تقلل من تبخر مياه الري في المزارع.

2. الأطفال

يعيش مليار طفل – أي ما يقرب من نصف أطفال العالم البالغ عددهم 2.2 مليار طفل – في 33 بلداً من البلدان المصنفة على أنها شديدة التعرُّض لخطر آثار تغيُّر المناخ[24]. ويعاني الأطفال في العديد من البلدان العربية، مثل الصومال والسودان، من شدة تعرُّضهم وقابلية تضررهم من عوامل الخطر المناخية والبيئية، مما يضعها في مصاف البلدان المعرَّضة لخطر شديد جداً على "مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال"[25]. وفي حين أن العديد من الأطفال وأسرهم يرتحلون في سياق تغيُّر المناخ، فمن الصعب تقدير العدد الدقيق للأطفال المرتحلين بسبب فجوات البيانات، بما في ذلك نقص البيانات المصنفة، حول الهجرة المرتبطة بالمناخ. وحتى عام 2020، كان هناك 36 مليون من الأطفال المهاجرين الدوليين، بمن فيهم نحو 14 مليون من الأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء[26]. وفي عام 2020، نزح ما يقرب من 10 ملايين طفل بسبب الظواهر المرتبطة بالطقس[27]. وقد يتعرَّض الأطفال الذين يرتحلون في سياق تغيُّر المناخ لطائفة متنوّعة من المخاطر، تشمل سوء معاملتهم أو استغلالهم أو الاتجار بهم، وقد يفقدون إمكانية الحصول على التعليم ويُجبرون على العمل.

ويتزايد خطر عمل الأطفال خلال الظروف المناخية القاسية، ولا سيّما في الأسر التي هاجر منها أحد الوالدين أو كلاهما. وغالبا ما تكون هناك حاجة إلى عمل الأطفال للحفاظ على الأنشطة الزراعية، أو للمساعدة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وقد يضطر الأطفال للهجرة أو النزوح، ثم يُجبرون على العمل بأجور متدنية. وفي الحالات القصوى، عندما يؤدي تغيُّر المناخ إلى استنزاف سُبُل عيش الأسر وأصولها، يقع الأطفال المهاجرون فريسة لبعض أكثر أشكال العمل استغلالا، مثل تلك المرتبطة باستعباد المَدين[28]. ويُعَدُّ الأطفال المهاجرون، ولا سيّما القُصَّر غير المصحوبين بذويهم، أكثر عرضةً للأعمال الخطرة. ويؤدي غياب الوصاية على هذه الفئة من الأطفال إلى وقوعهم فرائس للحالات الخطرة أو الاستغلالية[29].

الإطار 6. موارد توجيهية: الهجرة المتعلقة بالأطفال

وثيقة المبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المتنقلين في سياق تغيُّر المناخ[أ]: توصيات لحماية حقوق الأطفال ورفاههم بغض النظر عن موقعهم أو وضعهم من حيث الهجرة. إذ لا يوجد حالياً إطار سياسات عالمي لمعالجة احتياجات وحقوق الأطفال الذين ينتقلون في سياق تغيُّر المناخ. وحيثما وجِدت سياسات للهجرة المتعلقة بالأطفال، فإنها لا تراعي العوامل المناخية والبيئية، أما حيثما وجِدت سياسات تتعلق بتغيُّر المناخ، فإنها عادةً ما تتجاهل احتياجات الأطفال. والغرض من المبادئ التوجيهية هو أن تَستخدمها الحكومات المحلية والوطنية، والمنظمات الدولية، وجماعات المجتمع المدني المعنيّة بالأطفال المتنقِّلين في سياق تغيُّر المناخ. وهي تستند إلى القانون الدولي القائم والمبادئ أو الأُطُر التشغيلية التي وضعتها طائفة متنوّعة من أصحاب المصلحة. وقد استُمدت هذه المبادئ التوجيهية من اتفاقية حقوق الطفل ولا تنشأ عنها التزامات قانونية دولية جديدة.

المصدر: UNICEF and others, 2022.

جيم. تغيُّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي والهجرة

ينذر تفاقم ظروف الحرارة والجفاف والقحط في المنطقة العربية بتقويض قدرة الزراعة على البقاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على إنتاج الأغذية. فالزراعة في الواقع تستأثر بنسبة 85 في المائة من استهلاك المياه في المنطقة.

ومع إدراج ثمانية بلدان عربية ضمن البلدان العشرة الأولى في العالم التي تعاني من مستوىً مرتفعٍ جداً من الإجهاد المائي، يمثل شحّ المياه تحدياً جسيماً للبلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي[30]. فالزراعة في المنطقة العربية بعليةٌ في 70 في المائة منها، ومرويةٌ في 30 في المائة منها، مما يعرِّض بلدانها للتأثر بشدة لتقلب هطول الأمطار واستنزاف مواردها المائية المحدودة[31]. وقد أظهرت نُظُم الزراعة البعلية في المنطقة بالفعل حساسيتها لتغيُّر المناخ، مما يقلل أيضاً من توافر المياه للزراعة المروية. وتؤدي تقنيات الري غير الفعّالة إلى تسريع تدهور الأراضي الزراعية من خلال التملح والتصحر، مما يسهم في خفض الإنتاجية وتضاؤل غلال المحاصيل. ومن المتوقع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى خفض إنتاجية المحاصيل وتغيير دورة النمو، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على جودة المحاصيل وكميتها[32].

ويحدِّد تأثير تغيُّر المناخ على الزراعة ملامحَ الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مسبباً ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في عام 2021 إلى 54.3 مليون شخص، بينما صُنِّف في العام نفسه 53.9 مليون شخص على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد[33]. وبسبب التحديات التي يفرضها تغيُّر المناخ وشحّ الموارد، فإن إنتاج الأغذية لا يكفي لإطعام السكان، ويتم استيراد أكثر من 50 في المائة من الأغذية[34]. وفي حين أن الواردات يمكن أن تخفف الضغط على موارد المياه والأراضي، فإنها تجعل المنطقة عرضةً لآثار تغيُّر المناخ في أماكن أخرى ولتقلبات الأسواق الدولية[35].

ويتأثر سكان الريف، ولا سيّما صغار المزارعين الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً في دخلهم وعيشهم على الموارد الطبيعية الحساسة للمناخ، أكثر من غيرهم بتغيُّر المناخ. وتُظْهِرُ البيانات أن 43 في المائة من سكان المنطقة العربية يعيشون في الريف وأن ما يقرب من 85 في المائة من الأراضي الزراعية يفلحها صغار المزارعين[36]. وتمثل الزراعة الصغيرة النطاق المصدرَ الرئيسي لإنتاج الأغذية في المنطقة؛ ولذا سيؤثر تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي الأوسع، بما في ذلك في مدنها السريعة النمو[37].

وتؤدي الدوافع الهيكلية الكامنة وراء الضعف، كالفقر وعدم المساواة والتهميش، إلى تقويض قدرة صغار المزارعين في المنطقة على التكيُّف. إذ يعاني صغار المزارعين في الأراضي الجافة والمرتفعة وصغار الرعاة في النُّظُم الرعوية من قلة فرص الوصول إلى البنى التحتية، والأسواق، والخدمات المالية، والخدمات الإرشادية، والإعانات، والتسهيلات الائتمانية، مما يُضعِف قدرتهم على التكيُّف مع الظروف المناخية والبيئية المتغيّرة[38]. وعلى الرغم من أن للهجرة الموسمية والدائرية الناجمة عن التغيُّرات الموسمية تاريخ طويل في المنطقة، فقد عطّل تغيُّر المناخ أنماط الهجرة الراسخة والترابط المتبادل بين نُظُم الزراعة الرعوية والمستقرة[39]. فقد شكلت الهجرة الموسمية، على سبيل المثال، جزءاً من استراتيجية سُبُل عيش لدى أبناء قبيلة الهواوير الرُحَّل على مدى عقود. إذ كانوا يهاجرون إلى منطقة النيل وإلى أبعد منها للعمل كمستأجَرين. ولكنهم أخذوا يكافحون في الآونة الأخيرة للعثور على عمل بسبب طول الجفاف وشدته. وبينما كانوا فيما مضى مصدراً أساسياً لليد العاملة، فإنهم لم

wjarek/via adobe stock

يعودوا موضع ترحيب من قِبل المجتمعات المحلية المضيفة في منطقة النيل في الوقت الراهن[40].

بيد أن الهجرة الآمنة والمنظمة المدارة إدارةً جيدة بوسعها دعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ في المنطقة العربية. وهي تتيح فرصة للأسر الريفية لتنويع دخلها، والحد من أوجه ضعفها، وزيادة قدرتها على الصمود. وتُيسّر تحويلات المهاجرين – أي التحويلات الاجتماعية والمادية والعينية بين المهاجرين وأسرهم – الوصول إلى الأراضي والموارد والمدخلات الزراعية، وتسهم في سد فجوة الدخل عند فشل الإنتاج الزراعي بسبب تغيُّر المناخ[41]. فقد زادت مثلاً فرص حصول الأسر المرسِلة للمهاجرين في المغرب ومصر على التكنولوجيا الزراعية مثل الجرارات أو المضخات[42].

الإطار 7. الحفاظ على سبُل العيش الريفية في سياق تغيُّر المناخ والنزاع والنزوح في السودان

أدى ارتفاع درجات الحرارة في السنوات الأخيرة إلى وضع الإنتاج الزراعي على المحك في السودان، حيث يقترن التعرُّض الشديد للجفاف بالاعتماد الكبير على الزراعة البعلية[أ]. وقد أدت التغيُّرات البيئية الناجمة عن تغيُّر المناخ إلى تفاقم السياسات غير الملائمة وأفضت إلى نشوب النزاع في منطقة دارفور. واشتملت تلك السياسات على سياسات إنمائية أدت إلى تفاقم الضعف والتهميش القائمين، وسياسات استعمارية وما بعد استعمارية أدت إلى نزوح ملاّك الأراضي ومصادرة ممتلكاتهم[ب]. وعندما اندلع النزاع في عام 2003، تسبب في مقتل نحو 200,000[ج] شخص ونزوح الملايين، كان الكثير منهم لا يزالون يعيشون في نزوح طويل الأمد بعد ما يقرب من عقدين من الحرب[د].

وقد كافحت مجموعات النازحين داخلياً، التي لجأت إلى البلدات والمدن، للحفاظ على المزارع الريفية وواجهت تحديات أثناء محاولتها العودة. فلم يَعُد أبناء قبيلة الزيادية قادرين على زراعة أراضيهم أو رعاية ماشيتهم. وأدت جهودهم للعودة إلى مزارعهم أو الاحتفاظ بأصولهم الريفية إلى تعرُّض رجالهم للهجوم والضرب. أما عندما كانت تقوم النساء بجمع العشب والحطب والفواكه البرية في الغابات القريبة، فقد كن يواجهن أيضاً المضايقات والاعتداءات. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي يبذلها سكان الريف النازحون للحفاظ على سُبُل عيشهم الزراعية، فإنهم ما انفكوا يعتمدون على المعونة الغذائية لتلبية احتياجاتهم المعيشية[هـ].

أ. Dutta Gupta and others, 2021.
ب. المرجع نفسه.
ج. Cohen, 2007.
د. مركز رصد النزوح الداخلي السودان IDMC Sudan.
هـ. Osman-Elasha and others, 2006; Young and Jacobsen, 2013.

دال. البُعد الحضري للهجرة وتغيُّر المناخ

يزيد تلاقي الأزمات البيئية مع النزاعات السياسية والاعتماد على الوقود الأحفوري في المنطقة العربية من تعقيد الوضع، مما يؤدي إلى تفاقم أنماط الهجرة[43].

ويتمثل أحد الجوانب الهامة لهذا التحدي في الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي تتزايد بسبب العوامل المناخية. وقد أقر الفريق الرفيع المستوى المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمين العام للأمم المتحدة بأن النازحين قسراً يبحثون في نهاية المطاف عن حلول دائمة في المدن[44].

وقد شهدت المنطقة العربية انخفاضاً في عدد سكان الريف، حيث شهد الأردن مثلاً انخفاضاً في نسبة سكان الريف من 48 في المائة إلى أقل من 8 في المائة بين عامي 1960 و2022[45]. وكانت هذه الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مدفوعةً بعوامل منها شحّ المياه، والجفاف، والتصحر، وقلة الفرص الاقتصادية الريفية مثل فرص العمل الكافية[46].

وتؤجج النزاعات الهجرةَ من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، كما يتضح من نزوح 100 مليون شخص داخلياً في العالم بسبب النزاعات في عام 2022 وحده[47]. وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة في عدد المهاجرين، مقترنة بعدم كفاية تخطيط المناطق الحضرية وحوكمتها وبنيتها التحتية، إلى توسعها توسعاً أفقياً سريعا، مما تمخض في الغالب عن مستوطنات شبه حضرية تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والتنظيم السليم[48].

وقد أثّرت الكوارث تأثيراً كبيراً على معدلات النزوح الداخلي. وفي عام 2022، كانت عمليات النزوح المرتبطة بالكوارث أعلى

Riccardo Niels Mayer/via adobe stock

بنسبة 41 في المائة من المتوسط السنوي للعقد الماضي[49]. ويتركز النزوح الداخلي تركزاً شديداً في عشرة بلدان، من بينها عدد من البلدان العربية كالسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وتعاني هذه البلدان من تلاقي الكوارث والنزاعات، مما يطيل من أمد نزوح الناس بل ويؤدي أحياناً إلى نزوحهم مرة ثانية أو ثالثة[50].

وتطرح الزيادة في عدد المهاجرين تحديات كبيرة أمام التحضر، ولا سيّما في المدن الكبرى. فأولاً وقبل كل شيء، يزداد الطلب على الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم، وعلى المنافع الأساسية كالمياه والطاقة، مما يزيد من الضغوط على البنى التحتية القائمة التي ربما لا تكاد تلبي احتياجات السكان. ووفقاً للبيانات المستمدة من المطبوعة المعنونة "النازحون إلى المدن: النزاع، وتغيُّر المناخ، والهجرة من الأرياف إلى المدن"، غالباً ما يواجه مقدمو الخدمات في المناطق الحضرية مصاعبَ في تلبية احتياجات كلٍّ من السكان المقيمين فيها والمهاجرين الوافدين إليها، مما يؤدي إلى فجوات محتملة في الحصول على الخدمات الأساسية[51].

ويطال تأثير هذه الهجرة أيضاً أسواق الإسكان. فمع وصول المهاجرين جراء تغيُّر المناخ إلى المدن، فإنهم يعطون الأولوية للعثور على مأوىً ومكانٍ ليعيدوا بناء حياتهم. غير أن زيادة طلب المهاجرين على المساكن، إلى جانب التحديات القائمة المتمثلة في توافرها والقدرة على تحمُّل تكاليفها، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الضغط على أسواق الإسكان. فعندما لا تكون المجتمعات المحلية مستعدةً لهذه الآثار، فإنها قد تؤدي إلى نقص المساكن، وزيادة أسعارها، وانخفاض جودتها[52].

كما أخذت ظاهرة المستوطنات العشوائية، الشائعة في المناطق شبه الحضرية، تتكاثر بسبب عدم وجود مساكن

© TimeaPeter/via adobe stock

مخصّصة بأسعار معقولة في معظم المدن. وغالباً ما تفتقر هذه المستوطنات إلى البنية التحتية المناسبة والصرف الصحي وضمان الحيازة، مما يُعرِّض قاطنيها لأخطار صحية وبيئية. كما أن توسُّع المستوطنات العشوائية باتجاه مناطق حساسة للمناخ كالسهول الفيضية يزيد من تعرُّض المجتمعات المحلية التي تقطنها للمخاطر البيئية[53].

وقد أدى الاحترار المتسارع في المنطقة، الذي تفاقم بسبب النزاعات السياسية والاعتماد على الوقود الأحفوري، إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإلى النزوح الناجم عن النزاعات، مما فرض ضغوطاً هائلة على البنية التحتية والخدمات وأسواق الإسكان في المناطق الحضرية. وتؤدي المستوطنات العشوائية والتلوث إلى تفاقم التحديات، وهو ما يتطلب استراتيجيات شاملة تدعو إلى اتباع نَهجٍ بشأن المستوطنات البشرية يعالج قضية الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ، وزيادة القدرة على الصمود الحضري للمدن، ودمج التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والتخطيط الحضري، وتنمية البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية لضمان رفاه كل من المهاجرين الوافدين إليها وقاطنيها الأصليين.

الإطار 8. دراسة حالة: الفيضانات المفاجئة في السودان

عانى السودان من أضرار كبيرة بسبب الفيضانات على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكانت الأضرار الناجمة عن الفيضانات في الأعوام 1988 و1999 و2007 ومؤخراً في 2019 و2020 و2022 شديدة جداً وتطلبت مساعدة إنسانية طارئة وحلولاً دائمة للاستجابة للمناطق المعرَّضة للفيضانات على نحو متكرر.

ووفقاً لعملية رسم خرائط شدة الفيضانات (التي تقاس بعدد الأشخاص المتضررين منها) وكثافتها (عدد المنازل التي تضررت كلياً أو جزئياً بسببها) وتكرار الفيضانات واتجاهاتها حسب الولاية، احتلت ولايات الخرطوم وكسلا والنيل الأبيض المرتبة الأعلى على مقياس التكرار. وسجل عام 2020 أعلى معدل للأضرار التي لحقت بالمساكن، وصُنفت أربع ولايات في الفئة الحمراء (الأعلى من حيث الكثافة وعدد المنازل المتضررة)، وهي الخرطوم وغرب دارفور والنيل الأزرق وسنار. وعانت معظم هذه الولايات من ارتفاع معدلات النزوح وطابعه العشوائي، حيث يميل المهاجرون والنازحون إلى الاستقرار في المناطق الأقل تفضيلاً لدى السكان المحليين لأسباب مختلفة تتعلق بالسلامة. ولذا، فإن معالجة قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات هي عنصر رئيسي في الاستعداد للكوارث الطبيعية والنزوح الناجم عن تغيُّر المناخ، والوقاية منهما، والاستجابة لهما.

المصدر: UN-Habitat, 2022.

3. توصيات متعلقة بالسياسات

ألف. الدعوَة والتوعية

1. زيادة وعي واضعي السياسات بشأن تغيُّر المناخ وعلاقته بالتنقُّل البشري.
2. دعم الدول في دمج الاعتبارات المتعلقة بالتنقُّل البشري في المساهمات المحدَّدة وطنيا، وخطط التكيُّف الوطنية، واستراتيجيات الانتقال العادل في المنطقة.
3. تحسين إدارة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية من خلال ربطها بالخطط الحضرية، وخطط التنمية الريفية، والسياسات والخطط الوطنية الأخرى ذات الصلة.
4. دعوة وزارات الأشغال العامة والتخطيط الحضري وإشراكها في الحوارات والمشاورات الوطنية بشأن الهجرة.

باء. البيانات والبحوث

1. الاستثمار في عمليات جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بحركة السكان الناجمة عن الكوارث بما فيها الهجرة والنزوح، ودعم هذه العمليات.
2. دعم الأوساط العلمية للنهوض بالبحوث المتعلقة بالترابط بين الهجرة وتغيُّر المناخ.
3. إجراء بحوث حول الصلة بين عمليات تغيُّر المناخ البطيئة الظهور والهجرة.
4. توسيع شبكة العلماء المتخصّصين في تغيُّر المناخ وتشجيعهم على التعاون مع الباحثين المعنيّين بالهجرة، وتقييم الترابط بين تغيُّر المناخ والتنقُّل في المنطقة.

جيم. العمال المهاجرون

1. تحديد التزامات أصحاب العمل بمنع انتهاكات حقوق العمال المهاجرين، بما فيها الإجهاد الحراري المهني، والتخفيف من خطر الإساءة.
2. إنشاء ودعم مسارات لتنقُّل اليد العاملة تتيح حصول السكان المتضررين من تغيُّر المناخ على فرص عمل لائق في مجالات خضراء وبديلة ومستدامة.
3. تكثيف الجهود الداعمة للانتقال العادل إلى اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً وشاملة للجميع، عبر الحوار الاجتماعي الشامل والعمل على تنمية المهارات وتوفير فرص عمل خضراء.
4. مساعدة الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات العمال في المنطقة على مناقشة الشراكات المعنيّة بتنقُّل المهارات، وتصميمها، وتنفيذها، من أجل بناء قوة عاملة ماهرة وتحقيق الانتقال العادل إلى اقتصادات خضراء.
5. دراسة الروابط بين تغيُّر المناخ والانتقال العادل وتنقُّل اليد العاملة، من خلال العمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات المعنيّة الوطنية، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

دال. منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية، والعمر، والإعاقة

1. دعم الدول في دمج مسألة قابلية تأثر المهاجرين بتغيُّر المناخ في خططها الإنمائية الوطنية، ولا سيّما في سياساتها بشأن حوكمة الهجرة.
2. إدراج مسائل حماية الأطفال، والمساواة بين الجنسين، واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط بناء القدرة على الصمود والتكيُّف.
3. إجراء استعراضات لأثر الأزمات المناخية تراعي الاعتبارات الجنسانية، والعمر، والاحتياجات المستجِدة بعد الكوارث، وحُزَم الاستجابة والتعافي، وسياسات وبرامج الهجرة والتنمية، مع مراعاة أوجه عدم المساواة المتداخلة.
4. وضع ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية للفئات المستهدَفة من النساء المتضررات من المخاطر المناخية.
5. إجراء تدريبات على وضع ميزانيات تراعي الاعتبارات الجنسانية للبرامج المتعلقة بتغيُّر المناخ والتنقُّل البشري.

هاء. حماية الأمن الغذائي

1. وضع حلول شاملة لبناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ في سُبُل العيش الريفية القائمة على الموارد، مع معالجة الدوافع السلبية للهجرة والنزوح.
2. تقوية الروابط بين النُّظُم الغذائية الريفية والحضرية، تسليماً بتداخلها، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي لكل من الأسر الريفية والحضرية، بما في ذلك المهاجرون وأسرهم.
3. صون الأمن الغذائي خلال الأزمات عبر ضمان تغطية خطط الحماية الاجتماعية للمهاجرين واستفادتهم منها، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة.
4. معالجة جميع أبعاد انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك توفر الأغذية، وإمكانية الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار إمداداتها، لدى السكان المهاجرين المعرَّضين للمخاطر، وخاصة الأطفال.
5. تشجيع اعتماد استراتيجيات "من المزرعة إلى المائدة"[54] للإنتاج والاستهلاك المستدامينِ في خطط التنمية الوطنية والمحلية.

واو. التنمية المؤسسية

1. دمج تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ في السياسات العامة، والاستراتيجيات، والخطط، ولا سيّما تلك التي تؤثر على المهاجرين.
2. دمج قضايا تغيُّر المناخ في أُطُر حوكمة الهجرة، وسياسات التوظيف، والسياسات القطاعية.
3. ضمان امتثال سياسات تغيُّر المناخ والهجرة للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل.
4. الاستثمار في تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتكيُّف المحلي من أجل إطار إدارة المخاطر البيئية واستخدام الأراضي.
5. دعوة السلطات المحلية للمشاركة في صياغة السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالهجرة وتغيُّر المناخ.

المراجع

Abdelali-Martini, M. and Hamza, R. (2014). How do migration remittances affect rural livelihoods in drylands? J Int Dev 26, 454–470. 10.1002/jid.

Action Aid (2022). "Climate change and flooding".

Alverio G. N., and others (2023). Displaced to cities: conflict, climate change, and rural-to-urban migration.

Anzellini, Vicente and others (2020). A decade of displacement in the Middle East and North Africa. Internal Displacement Monitoring Centre, Geneva.

Arab Center Washington, D.C. (n.d.). Climate Change and Migration in the Middle East and North Africa.

Cohen, R. (2007). Darfur Debated. Forced Migr Rev, 55–57.

Daoud, M.M. (2016). Living on the edge: Gender relations, climate change and livelihoods in the villages of Maryut and Nubia, Egypt.

Daoudy, M. (2022). Rethinking the Climate – Conflict Nexus: A Human – Environmental – Climate Security Approach. Glob Environ Polit 21, 4–25.

de Haas, H. (2001). Migration and agricultural transformations in the oases of Morocco and Tunisia.

de Haas, H. (2006). Migration, remittances and regional development in Southern Morocco. Geoforum 37, 565–580. 10.1016/j.geoforum.2005.11.007.

de Waroux, Y. la P. and Chiche, J. (2013). Market Integration, Livelihood Transitions and Environmental Change in Areas of Low Agricultural Productivity: A Case Study from Morocco. Hum Ecol 41, 535–545. 10.1007/s10745-013-9607-7.

Dutta Gupta, T. and others (2021). How does climate exacerbate root causes of conflict in Sudan? An impact pathway analysis.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2020). The State of Food and Agriculture 2020: Overcoming Water Challenges in Agriculture.

_____ (2022a). The state of land and water resources for food and agriculture in the Near East and North Africa region.

_____ (2022b). FAO Strategy on Climate Change 2022-2031.

_____ (2023). The relations between climate change and child labour in agriculture: evidence on children's work trends after climate-related events in Côte d'Ivoire, Ethiopia, Nepal and Peru.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others (2023). Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Trade as an Enabler for Food Security and Nutrition.

Ghanem, Hafez (2015). Agriculture and rural development for inclusive growth and food security in Morocco.

Government of Sudan (2021). Sudan Rapid Post-Disaster Needs and Recovery Assessment (Rapid PDNRA).

Haug, R. (2002). Forced Migration, Processes of Return and Livelihood Construction among Pastoralists in Northern Sudan. Disasters, 26(1): 70–84.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) (2023). Global Report on Internal Displacement 2023.

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC). Sudan data.

International Labour Organization (ILO) (2019). Heat stress is dangerous, but it can be managed! FAQs for employers.

_____ (2022). Just transition policy brief: human mobility and labour migration related to climate change in a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all.

International Organization for Migration (IOM) (2022a). Migration, environment, and climate change in Iraq.

_____ (2022b). Fiche thématique : migration, environnement et changement climatique au Maroc.

Jobbins, G. and Henley, G. (2015). Food in an uncertain future: The impacts of climate change on food security and nutrition in the Middle East and North Africa.

Kelley, C.P. and others (2015). Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought. The Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS) U S A 112, 3241–3246.

Osman-Elasha, B. and others (2006). Adaptation strategies to increase human resilience against climate variability and change: Lessons from the arid regions of Sudan.

Social Inquiry and IOM Iraq (2022). Migration into a fragile setting: responding to climate-induced informal urbanization and inequality in Basra, Iraq.

Szaboova, L. (2023). Climate change, migration and rural adaptation in the Near East and North Africa region.

Terre des Hommes (2017). Child Labour Report 2017. The neglected link: effects of climate change and environmental degradation on child labour.

United Nations (2008). International Strategy for Disaster Reduction: Gender Perspectives: Integrating Disaster Risk Reduction into Climate Change Adaptation: Good Practices and Lessons Learned.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2021). The Climate Crisis is a Child Rights Crisis: Introducing the Children's Climate Risk Index.

_____ (2021). One billion children at 'extremely high risk' of the impacts of the climate crisis.

United Nations Children's Fund UK (UNICEF UK) (2021). Futures at Risk: Protecting the rights of children on the move in a changing climate.

United Nations Children's Fund (UNICEF) and others (2022). Guiding principles for children on the move in the context of climate change.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia and others (ESCWA) (2021). Situation Report on International Migration 2021: Building forward better for migrants in the Arab region.

_____ (2022). "Regional consultation on climate change and migration nexus in the Arab region".

United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR) (2021). Frequently asked questions on human rights and climate change.

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) (n.d.). "Arab States region: urban numbers".

_____ (2022). UN-Habitat project in Sudan contributes to climate adaptation measures.

UN Secretary-General's High-Level Panel of Internal Displacement (2021). Shining a Light on Internal Displacement: A Vision for the Future.

World Bank (2021). Climate change could force 216 million people to migrate within their own countries by 2050.

Young, H. and Jacobsen, K. (2013). No way back? Adaptation and urbanization of IDP livelihoods in the Darfur region of Sudan. Dev Change 44, 125–145. 10.1111/dech.12003.

الحواشي

1. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and others, 2022.
2. كان هذا الإقرار يخص تحديداً مسار عمل «الخسائر والأضرار». ولا يزال يتعيَّن القيام بعمل لزيادة الاعتراف بأهمية الهجرة في مسار عمل «التكيُّف».
3. ESCWA and others, 2021.
4. المرجع نفسه.
5. United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), n.d.
٦. Anzellini and others، ٢٠٢٠. تجدر ملاحظة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضم ١٨ بلداً من بلدان المنطقة العربية الاثنين والعشرين، بالإضافة إلى إيران.
7. Action Aid, 2022.
8. Anzellini and others, 2020.
9. المرجع نفسه.
10. المرجع نفسه.
11. United Nations Human Rights Office of the High Commissioner (OHCHR), 2021.
12. انظر "المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع" للحصول على إرشادات مفيدة في هذا الصدد. متاح في https://www.ilo.org/global/topics/green-jobs/publications/WCMS_432859/lang--en/index.htm.
13. ينبغي أن تسترشد هذه الجهود بوثيقة منظمة العمل الدولية "المبادئ التوجيهية من أجل انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع (2016)" و"القرار بشأن انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع"، الذي اعتمده مؤتمر منظمة العمل الدولية في دورته 111 في حزيران/يونيو 2023، والذي أقر المبادئ التوجيهية كمرجع مركزي لصنع السياسات وأساس للعمل.
14. ILO, 2022.
15. European Commission. What is the New Pact on Migration and Asylum of the EU?. Available at https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/new-pact-migration-and-asylum_en.
16. European Commission. The European Green Deal. Available at https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/european-green-deal_en.
17. يستند هذا القسم إلى المطبوعة المعنونة "النوع الاجتماعي والهجرة المرتبطة بالمناخ في الأردن والسودان: بناء قدرة المرأة على الصمود اقتصادياً واجتماعياً في وجه مخاطر المناخ والهجرة من أجل البقاء ضمن التنمية المستدامة" الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس العربي للمياه.
18. يشمل ذلك الأراضي، والمواشي، وتكنولوجيات الإنتاج، والمدخلات الزراعية، والبنية التحتية، والتمويل، والأسواق، وخدمات التدريب والإرشاد، والوقت، والقيادة، والتمثيل.
19. Government of Sudan, 2021.
20. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، "تقرير التقييم الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية 2021". انظر الفصل 4: قابلية التضرر جراء المخاطر والقدرات في مجال التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيُّف معه والحد من مخاطر الكوارث: معالجة الدوافع الهيكلية والآثار وتمكين السكان المتضررين.
21. المرجع نفسه.
22. المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، ومنظمة تنمية المرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، "النوع الاجتماعي والهجرة المرتبطة بالمناخ: بناء قدرة المرأة على الصمود اقتصادياً واجتماعياً في وجه مخاطر المناخ والهجرة من أجل البقاء في بنغلاديش واليمن" (يصدر قريبا).
23. Government of Sudan, 2021.
24. UNICEF, 2021.
25. United Nations Children's Fund (UNICEF), 2021.
26. UNICEF, "Child migration data". Available at tinyurl.com/t3ph6z7r.
27. UNICEF UK, 2021.
28. Terre des Hommes, 2017.
29. FAO, 2023.
30. FAO, 2022a.
31. FAO, 2020.
32. FAO, 2022a.
33. Jobbins and Henley, 2015.
34. المرجع نفسه.

35. FAO, 2022a; Jobbins and Henley, 2015; Szaboova, 2023.
36. FAO, 2022a.
37. Szaboova, 2023.
38. Szaboova, 2023; Kelley and others, 2015.
39. Kelley and others, 2015.
40. Haug, 2002.
41. Abdelali-Martini and Hamza, 2014; de Haas, 2006.
42. Daoud, 2016; de Haas, 2006.
43. Arab Center Washington, D.C., n.d.
44. UN Secretary-General's High-Level Panel of Internal Displacement, 2021.
45. Alverio and others, 2023.
46. المرجع نفسه.
47. المرجع نفسه.
48. المرجع نفسه.
49. Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2023.
50. المرجع نفسه.
51. Gabriela Nagle Alverio, Jeannie Sowers, Erika Weinthal (2023). Displaced to Cities: Conflict, Climate Change, and Rural-to-Urban Migration. Retrieved from https://www.wilsoncenter.org/publication/displaced-cities-conflict-climate-change-and-rural-urban-migration.
52. المرجع نفسه.
53. المرجع نفسه.
54. استراتيجيات «من المزرعة إلى المائدة» إلى الحد من الأثر البيئي والمناخي للإنتاج الأولي، مع ضمان عوائد اقتصادية عادلة للمزارعين.

لتغيُّر المناخ تأثيرٌ مدمّر على الناس، ومجتمعاتهم المحلية، ووظائفهم، وسُبُل عيشهم. ومن المهم الاعتراف بالأثر الشديد للهجرة والنزوح الناجمين عن تغيُّر المناخ ولا سيّما على النساء والأطفال ومعالجته، إلى جانب آثار تغيُّر المناخ على إنتاج الأغذية في المنطقة العربية. وقد شهدت المنطقة تحديات كبيرة، وخصوصاً على صعيد التحضُّر، بسبب ازدياد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

ويمكن للهجرة وتنقُّل اليد العاملة، إذا ما أُديرا بفعالية، أن يمثّلا استراتيجيةً لتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ والتكيُّف معه سواء للمجتمعات المحلية الأصلية أو المضيفة. ولذا فإن صنعَ السياسات القائمة على الأدلّة أمرٌ بالغ الأهمية. وتقدِّم هذه الورقة مجموعة من التوصيات من أجل بناء نَهجٍ متين وشامل لإدارة الترابط بين الهجرة وتغيُّر المناخ.

UNITED NATIONS HUMAN RIGHTS OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER
UNOPS
UNODC United Nations Office on Drugs and Crime
UNAIDS
UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNHCR The UN Refugee Agency
UNFPA
WFP United Nations World Food Programme
World Health Organization

2302049A